الفكرة العربية بين إخفاقات الماضي وتطلّعات المستقبل

شمس الدين الكيلاني

من اليقظة القومية إلى ثورة الشريف حسين

برز الوعي العربيّ الحديث الطامح إلى إبراز مكانة العرب في إطار الرابطة العثمانية أولاً. ولكنْ مع انكشاف ضعف الدولة العثمانية أمام الاجتياح الغربيّ، ظَهَرَت الحركاتُ العربيةُ، وأبرزُها الحركتان الوهابية والسنوسية، وإنْ بثوب إسلاميّ تجديديّ، لإعادة ترتيب البيت العثمانيّ الإسلاميّ. إلاّ أنّ مشروع محمد علي الدولتيّ استطاع ضمَّ الجزيرة العربية على حساب الحركة الوهابية، وضَمَّ بلادِ الشام والسودان على حساب الدولة العثمانية. ولم يكن ابنُه إبراهيم بعيدًا عن النزعة العربية، لكنّ التواطؤ الغربيّ ـ العثمانيّ دفعه إلى التقوقع داخل مصر، ليؤسس بذلك الدولةَ المصريةَ الحديثة، وليدفعَ الدولةَ العثمانيةَ ذاتَها، التي أصبحتْ رهينةً للتوازنات الأوروبية، لكي تبدأ عهدَ «التنظيمات» عربونًا لهذا الارتهان. وفي هذا السياق وُلدتْ نخبةٌ تركيةٌ تبنَّت الفكرَ القوميّ الاندماجيّ الفرنسيّ، وأرادت أن تطبّقه «تتريكًا» للعرب وهمًا منها بدخول الحداثة من أبوابها العريضة. فكان أن وُلدتْ في المقابل نخبةٌ عربيةٌ في المشرق العربيّ اهتمت بإحياء التراث الثقافيّ العربيّ، وتطلَّعَ بعضُ أفرادها إلى إصلاح الشراكة التركية ـ العربية في إطار الرابطة العثمانية. ولكنْ حين شعرتْ هذه النخب بأنّ الدعوة إلى إعادة ترتيب البيت العثمانيّ، ليأخذ في الاعتبار مصالحَ العربِ ووزنَهم، وصلتْ إلى طريق مسدود في عهد جماعة «الاتحاد والترقي،» اتجهتْ إلى التحالف مع الشريف حسين أثناء الحرب العالمية الأولى من أجل إعلان الثورة على العثمانيين ولتأسيس مملكة العرب في المشرق تحت قيادته، استنادًا إلى البريطانيين. غير أنّ هؤلاء كانوا في الوقت نفسه قد عقدوا صفقاتٍ حاسمةً مع الفرنسيين والصهاينة لترتيب أوضاع المشرق بتقسيمه فيما بينهم. وهو ما جعل الحركةَ العربيةَ المشرقيةَ تَحْصد الفشل، إذ واجهتْ في النهاية واقعًا جديدًا مؤلمًا، تمّ فيه إحلالُ تجزئة بلاد المشرق على قاعدة الانتداب محلَّ وحدتها الهشّة في ظل الدولة العثمانية التي كانت على الأقلّ تترك للأشخاص والأشياء حريةَ التنقّل والتبادل.

اتّسم خطابُ تلك الحركة المشرقية العربية (مثال الكواكبي) بالانفتاح على أفكار الحداثة الغربية، وبنزعاتها التنويرية والليبرالية، ودعوتِها إلى النظام الدستوريّ الديموقراطيّ. ولم تكن قد اصطدمتْ بعدُ، بصورة مباشرة، بالوجه الآخر للحداثة الغربية، ألا وهو الاستعمار. ولهذا اتّسم خطابُها بالنزعة العلمانية، مادامت مقاصدُها فَكَّ الارتباط (الإسلاميّ) بالدولة العثمانية. وهو ما جعلها على تباينٍ مع الحركة الوطنية المغاربية ومع غالبية الشعب في المشرق التي كانت ماتزال تَرْبط بين الإسلام والعروبة.[1]

الحركة العربية ما بين الحربين العالميتين

تماثلتْ أوضاعُ العرب بعد الحرب العالمية الأولى من حيث خضوع جميع أقطارهم للاستعمار المباشر وغير المباشر. وأمام التفاوت بين الوعود من جهة، والوقائعِ التي جَلَبتْ معها التجزئةَ والانتدابَ من جهة ثانية، تعرّضت الجمعياتُ العربية المشرقية للانفراط والتشتت. فاختار قسمٌ من النخب التعاملَ في إطار أنظمة الأمر الواقع وبناء هيكليةٍ سياسيةٍ حديثة علمانية تحت الاحتلال. واختار بعضُ زعماء الحركة العربية التمركُزَ على الاستقلال، عبر الوصول إلى حلّ تفاوضيّ مع الانتداب، من خلال التعاون لبناء الدولة الحديثة الليبرالية، دون نسيان هدف الوحدة، وإنْ كهدفٍ بعيدٍ، مع ميل إلى فكرة الفيدرالية والنظام الليبراليّ الديمقراطيّ. وظهرتْ في الجانب الآخر بعضُ الدعوات القومية الإقليمية، كالدعوة الفرعونية في مصر، والدعوة الفينيقية والدعوة السورية في بلاد الشام.

١ ـ سعيد مراد، «تطور الفكرة القومية بين الحربين العالميتين،» في **بحوث في الفكر القوميّ**، المجلد الأول (بيروت: معهد الاتحاد العربيّ، ١٩٨٣)، ص ٨٦.

كانت ولادة الجامعة العربية عام ١٩٤٥ تتويجاً لطموحات ونضالات العرب الوحدوية، وتماشياً مع الاستراتيجية التدرجية للعمل الوحدوي

إلّا أنّ التوجُّه العامّ نحو القضية العربية لم يتوقف. فقد اجتمع بعضُ رجال الحركة العربية المشرقية في دمشق في آذار ١٩٢٠، وقرّروا استقلالَ سوريا الطبيعية، وأن تكون الحكومةُ نيابيةً، مع إدارةٍ لامركزيةٍ تراعي مسألةَ الأقليات، متراجعين بذلك موقّتًا عن شعار الوحدة العربية، على أن ينضمّ العراق إلى سوريا الطبيعية فيما بعد.[١] وبفضل جهود حزب الاتحاد، عُقد في جنيف مؤتمرٌ أُقِرَّ فيه بحقّ استقلال سورية ولبنان وفلسطين، وبحقها في «أن تتحد في حكومة مدنية مسؤولة أمام مجلس نيابيّ ينتخبه الشعب، وأن تتحد مع باقي الدول العربية المستقلة في شكل ولايات متحدة.»[٢]

لكنّ المسألة الفلسطينية أَسْهمتْ في إعادة توهُّج الفكرة العربية مع ظهور مخاطر المشروع الصهيونيّ. ففي عام ١٩٣١ اجتمع في القدس عددٌ من رجالِ جمعية «العربية الفتاة» السابقين ورجال العهد الفيصليّ، وتوصّلوا إلى رفض التجزئة، ودعوا إلى عقد مؤتمر عربيّ للتباحث في مسألة الوحدة. ولم يقتصر الاستقطابُ العروبيّ على المشرق، بل انجذبتْ إليه نخبٌ وطنيةٌ من مصر والمغرب العربيّ. يلاحَظ أنّ أغلب الاتجاهات القومية العربية التي برزتْ ما بين الحربين العالميتين شَهدتْ امتزاجًا بين الفكرة العربية المتطلعة إلى صيغة فدرالية للوحدة من جهة، والطرائق الليبرالية الديموقراطية للحكم، ومعها النزعةُ العلمانية والانفتاحُ على مسألة الأقليات والتعددية من جهة ثانية. وكان خير ممثّلٍ لتلك الاتجاهات جميعها ساطع الحصري، الذي بدأ تنظيرَه للمسألة العربية في الثلاثينيات. ولكنْ ظهر أيضًا في الثلاثينيات والأربعينيات اتجاه فكريّ وتنظيميّ راديكاليّ يُنبئ بما ستَؤُول إليه الحركةُ العربيةُ في مرحلتها «التقدمية.» إذ اكتسبت الفكرةُ العربية نُخَبًا جديدةً تميل إلى رفع الاتجاه نحو الوحدة العربية إلى مصاف الإيديولوجيا الصلبة، بعد أن مَنَحَتْها زخمًا راديكاليًا يَرْفض التكيُّفَ مع واقع الاحتلال، وذلك ردًا على أداء القوى العربية التي تولّت التفاوضَ مع قوى الاحتلال. ولقد جَمَعَ مؤتمرُ قرنايل، الذي عُقد في ٢٤ آب ١٩٣٣، رجالاً من هذه النخبة الجديدة، وتمخّض عن تأسيس «عصبة العمل القوميّ» كتنظيم يرعى هذا الاتجاهَ الوحدويَّ الجديد الذي استمرّ نشاطُه حتى عام ١٩٣٩. فكانت «العصبة» بمثابة الإرهاص بنشوء الأحزاب القومية الراديكالية التي برزتْ في المشرق بعد الخمسينيات: فقد اشترك في مؤتمر قرنايل أبرزُ رجالات البعث (جلال السيد، والأرسوزي)، وكان أحدُ أهمّ رموز حركة القوميين العرب (علي ناصر الدين) قائدًا للعصبة. وجاء في بيان المؤتمر ما يجعل منه «المحاولةَ الأولى لإضفاء الطابع الإيديولوجيّ على الحركة القومية العربية.»[٣] ورغم أنّ هذا البيان لم يتحدّثْ عن شكل دولة الوحدة المقبلة، إلّا أنّه يُظْهر انحيازَه لقيام دولة واحدة تضمّ العربَ جميعًا، مع إنكاره لشرعية الحدود القطْرية، وتجاهُلِه لمسألة الأقليات، وتبنّيه النقدَ الاشتراكيّ للوجه الاستعماريّ للحداثة الأوروبية. فقد جاء فيه: «إنّ البلاد العربية بكلّيتها وطن عربيّ واحد، وما أحدثه الاستعمارُ من التجزئة الطارئة لا تُقرّه الأمةُ... والقومية العربية فوق كل شيء، وقبل كلُّ شيء، وكلُّ ما يتعارض معها من عصبية طائفية أو قبلية أو أُسرية مقاوَمٌ منبوذٌ. والقضية العربية هي إنشاء الدولة العربية.»[٤]

وفي السياق ذاته، كان لتنظير قسطنطين زريق ومحمد عزة دروزه دورُه في تحويل التطلُّع الشعبيّ نحو الوحدة إلى عقيدة تُنيط قضيةَ

١ ـ ذوقان قرقوط، **المشرق العربيّ في مواجهة الاستعمار ـ قراءة في تاريخ سوريا المعاصر** (القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٧٧)، ص ١٧.

٢ ـ محمد حرب فرزات، **الحياة الحزبية السورية** (دمشق: منشورات دار الرواد، ١٩٥٥)، ص ٦١ ـ ٦٥.

٣ ـ مصطفى دندشلي، **حزب البعث العربيّ الاشتراكي ـ الإيديولوجيا والتاريخ السياسيّ**، تعريب يوسف جباعي (لا مكان، ١٩٧٩)، ص ١٢.

٤ ـ ناجي علوش، **الحركة القومية العربية** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٥)، ص ٨٢

الفكرة العربية بين إخفاقات الماضي وتطلّعات المستقبل

الوحدة (التي هي قضيةُ الشعوب أساسًا) بالنخبة. فاستَبْطن تنظيرُهما ذاك، رغم الدلائل المظهرية المغايرة التي تتجلى في دعوة زريق إلى تبنّي المؤسسات التحديثية الغربية وإلى برنامج يَعْتمد على المفاهيم التحررية الأنكلو ـ ساكسونية،[1] عقيدةَ الحزب الواحد والزعيم الأوحد. فقد حدّد زريق ثلاثَ خطًى لتستكمل النهضةُ القوميةُ شروطَها: «إنشاء فلسفة قومية شاملة واضحة»؛ وأن تصبح هذه الفلسفة «عقيدةً قوميةً» للعرب؛ وأن يبادر العاملون في الحقل القوميّ (أي النخبة) إلى «تنظيم الأمة العربية، وضبطِ نوازعها، وإخضاعِ شهواتها وإرادتها للإرادة الوحيدةِ المنبثقةِ من العقيدة الواحدة.»[2] أما دَرْوَزَه فسيَدْفع بهذه النخوية الوصائية إلى حدودها القصوى، مع تشدّدٍ مقابلٍ تجاه الدولة الواحدة الدمجية لأنّ «المطلوب هو قيامُ وحدة فعلية تنفيذية تتنازل في نطاقها الدولُ عن سيادتها قليلاً أو كثيرًا، ويقوم عليها جهاز حكوميّ تشريعيّ تنفيذيّ.»[3] بل دعا دَرْوَزَه صراحةً إلى سلوك الطريق البسماركيّ للوصول إلى الوحدة إن اقتضى الأمر، فقال: «أقترح وجودَ زعيم سياسيّ قويّ يقود حركةَ الوحدة، تؤازره القوةُ العسكريةُ من ناحية، والقوةُ السياسيةُ الشعبيةُ من ناحية أخرى.»[4] وذهب إلى أنّه لا بأس من «ظهور مَلكٍ يَفْرض سلطانَه على الدول المجاورة، وهو ما كان يحدث في التاريخ قبل الإسلام...»[5]

شكّلتْ أفكارُ «العصبة،» وأفكارُ زعيمها علي ناصر الدين، أو أفكارُ زريق ودَرْوَزَه، وأيضًا أفكارُ الشيخ عبد الله العلايلي صاحب **دستور العرب**، التربةَ الفكريةَ التي قامت عليها توجهاتُ التيارات الحزبية التي سادت في المرحلة الناصرية (١٩٥٦ ـ ١٩٧٠). ومما يؤْخذ على هذا الفكر، رغم إسهامه في توطيد الشعور بالهوية العربية، أنّه استخفّ بالعقبات المحيطة بعملية الوحدة، وحَصَرَها بالاستعمار، دون النظر بجدية إلى الدول القُطْرية القائمة، أو دون أن يهتم بالدولة وبنظريتها، مادامت المسألةُ برمتها تعود ـ في نظره ـ إلى يقظة الوعي القوميّ وإلى إمساك النخبة أو الزعيم بزمام التاريخ. فضلاً عن أنّ حديثه عن وحدة اللغة/الثقافة أَفْرغ هذه الثقافةَ من مضمونها الفعلي، لأنّه تجنَّبَ الحديثَ عن دور الإسلام في بلورة هذه الثقافة. بل إنّ بعض أقطاب هذا الفكر كالأرسوزي ذَهَبَ إلى العصر الجاهليّ في بحثه عن الهوية الثقافية، متجاوزًا الحقبةَ الإسلاميةَ، وهو ما أعطى انطباعًا بتعارضٍ موهومٍ بين الفكرة العربية الحديثة والإسلام.

إلاّ أنّ هذا التيار لم يبلغْ موقعَ السيادة والتأثير. فقد ظلّ سائدًا الفكرُ الوحدويُّ الكلاسيكيُّ، الذي يَرْجع بحدوده إلى تراث الجمعيات العربية التي قامت نهايةَ العهد العثمانيّ، والتي مزجت الليبراليةَ والفكرةَ الدستورية مع الليونة في شكل الوحدة المؤمَّلة. وإلى جانبها تأتي تأثيراتُ ساطع الحصري الغالبة، التي أعطت لهذه الأفكار براهينَها ومصداقيتَها لدى الناس على نطاق واسع. فإذا استثنيْنا مبشِّرينا بالحقبة التقدمية، فإنّ رجال الحركة العربية والكثيرَ من مفكريها كانوا يتوجَّهون بمشاريعهم الوحدوية إلى الملوك والرؤساء يدعونهم إلى العمل على هديها: فلقد كان ساطع الحصري بمثابة مستشار لفيصل الأول في الشأن القوميّ؛ واقترح أمين الريحاني مشروعًا لتوحيد إمارات الجزيرة العربية؛ كما اقترح شكيب أرسلان عام ١٩٣٧ اتحادًا بين العراق والسعودية وسورية وفلسطين، مؤمِّلاً أن يكون هذا الاتحادُ حافزًا لمصر للالتحاق به. ولهذا لا يُمْكن استبعادُ تأثير هذا المناخ الفكريّ الجديد على ولادة «الجامعة العربية»

١ ـ باسل كبيسي، **حركة القوميين العرب**، تعريب نادر الخضيري الكبيسي (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية)، ص ٥٤ ـ ٥٥.

٢ ـ د. قسطنطين زريق، **الوعي القوميّ**، ضمن **الأعمال الكاملة**، مجلد أول (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤)، ص ١٥.

٣ ـ ٤ ـ ٥ ـ محمد عزة دروزه، **مباحث في معالم الوطن العربيّ الكبير ومقومات وحدته والعقبات التي تقف في طريقها ومعالجتها**، ص ٥٦٨ ـ ٥٦٩، ٥٩٩ ـ ٦٠٠.

وقف عفلق ضد صيغة الجامعة العربية لأن هذا التعاون السطحي قادته تذهب إلى الاستعمار... ولأننا بهذا الشكل أعطينا مشروعية وترسيخاً للتجزئة

في ٢٠ آذار عام ١٩٤٥، وإنْ لم تكن بريطانيا بعيدةً عنها إذ أرادتْ بها أن تشكّل حاجزًا عربيًا ضدّ احتمالات امتداد النفوذ السوفييتيّ. فرغم أنّ الأغلبية الشعبية كانت تنتظر جامعةً أكثرَ متانةً، فقد استقبل بعضُهم الإعلانَ عنها بالدموع من شدة الفرح، واعتبروها تحقيقًا لحلم الوحدة. ووقف البعضُ الآخر موقفَ الفتور، ولاسيما المتمذهبون القوميون الذين نَظَروا إليها كطبخة استعمارية بالتعاون مع أنظمة الإقطاع والعمالة.[1] لكنّ «الجامعة العربية،» وبصرف النظر عن الدوافع الآنية لأصحابها أو المؤثّرين عليها، كانت تتويجًا (وإنْ ناقصًا) لطموحات ونضالات العرب الوحدوية طوال النصف الأول من القرن العشرين، جَمَعَتْ بين بلدان المشرق ومصر في صيغة وحدويةٍ بانتظار انضمام البلدان الأخرى إليها بعد استقلالها. وكانت متماشيةً في ذلك مع الاستراتيجية التدرجية للعمل الوحدويّ وأساليبِ التكامل الوظيفيّ التعاقدية، انطلاقًا من تطوير الدولة القطْرية لتتلاءم تدريجيًا مع تعمّق الصيغ الترابطية في مؤسسات الجامعة. ثم إنّ قيام الجامعة العربية وَضَعَ الهويةَ العربيةَ فوق أيّ تساؤل وتشكّك. وهذا إنجاز ساهمتْ في تبلوره كتاباتُ الرواد القوميين ومساهمات الكتّاب العرب في مجالاتهم المختلفة.

الحقبة الناصرية/التقدمية: من نكبة فلسطين إلى نكسة ٦٧

كَشفتْ هزيمةُ الجيوش العربية أمام الصهاينة عام ١٩٤٨ مدى العجز العربيّ الشامل، ووضَعَتْ صيغةَ «الجامعة العربية» الوليدة أمام اختبار التاريخ. فاندفعت النخبُ القوميةُ الراديكاليةُ إلى مقدمة المسرح، بعد أن وَظّفتْ وقائعَ تلك الهزيمة في نقدٍ صارمٍ للنخب الحاكمة العربية ولنُظُمها ذات القشرة «الليبرالية» التي تغطي تحتها «عجزَها» أمام المستعمر و«فسادَها» و«هشاشَة الأطر الديمقراطية» التي بنتها. وسَخّرت النقدَ الاشتراكيَّ ضد الأوضاع السائدة في بلادها، وساعدها على ذلك أنّها كانت تَسْبح ضمن دائرة واسعة لرواج الأفكار الراديكالية على الصعيد الكونيّ.

شهدت الفترةُ التي أَعقبتْ هزيمةَ ١٩٤٨ لاعبين قوميين جددًا شكّلوا استمرارًا ـ وإنْ كانوا أكثر تصلُّبًا ـ للقوميين الإيديولوجيين في حقبةٍ ما بين الحربين، وتبلوروا في تيارين رئيسيين: الناصرية والبعث. أما «حركة القوميين العرب» التي لعبتْ أدوارًا مهمّةً، فقد استعارت في البداية المنظومةَ العقيديةَ لقسطنطين زريق ونَصّبتْ علي ناصر الدين مُرْشدًا روحيًا لها؛[2] ثم وَضعتْ نفسَها في الخمسينيات وراء خطّ عبد الناصر، «القيادةِ الرسميةِ للثورة العربية،» وأداةً طوعيةً للجمهورية العربية المتحدة؛[3] وانتهت بعد هزيمة ١٩٦٧ إلى انقلاب كاريكاتيريّ في المواقف أَحلّتْ فيه الطبقةَ محلّ الأمة، والأمميةَ مكانَ القومية، قبل أن تنشقّ إلى تنظيميْن فلسطينيين: الجبهة الشعبية (حبش)، والجبهة الديمقراطية (حواتمة)، وضعا نفسيْهما على يسار خطاب عبد الناصر ونظامه.

إذن، الناصرية والبعث كانا التياريْن الرئيسييْن في الحقبة الناصرية (١٩٥٦ ـ ١٩٦٧ أو ١٩٧٠ على الأكثر). الأولى قادها عبدُ الناصر الذي اخترقتْ شعبيتُه المليونيةُ أُطُرَ الدولة القُطْرية وتنظيماتِها الحزبية المختلفة. أما البعث العربيّ الاشتراكيّ فلم يتعدّ نفوذُه الشعبيّ سوريةَ والعراقَ، وإنْ صارت له امتداداتٌ حزبيةٌ في العديد من الأقطار العربية. وقد وصلتْ ذروةُ شعبيته في هذيْن البلديْن في الفترة التي تلاقت فيه إرادتُه السياسيةُ وتوجهاتُه مع عبد الناصر قبل وحدة ١٩٥٨ ـ وهو ما مَهّدَ لهذه الوحدة نفسها ـ وقبل ١٤ تموز في العراق وبعيْدها حين كان هدفُ الحزب إدخالَ

١ ـ جمال الشاعر، «آليات التوحيد العربيّ،» في **ندوة الوحدة العربية، تجاربها وتوقعاتها** (بيروت: مركز الوحدة للدراسات الإستراتيجية، ١٩٨٩)، ص ٩٥٢.

٢ ـ محمد جمال باروت، **حركة القوميين العرب** (دمشق: المركز العربيّ للدراسات الإستراتيجية، ١٩٩٧)، ص ٥٨.

٣ ـ باسل كبيسي، مصدر سابق، ص ١٠١.

الفكرة العربية بين إخفاقات الماضي وتطلّعات المستقبل

العراق إلى الجمهورية المتحدة. إلاّ أنّ البعث في النهاية أمسك بالسلطة في سورية والعراق وتَفَرَّدَ بها، وكان لخلافه مع عبد الناصر نتائجُ وخيمةٌ على مستقبل الوحدةِ والعملِ العربيّ برمته، إذ أسْهم هذا الخلافُ في انفصال سورية عن مصر عام ١٩٦١ وفي فشل مشروعِ الاتحاد الثلاثيّ بين مصر وسورية والعراق.

والآن ما هي مسؤوليةُ الذهنيات وآلياتِ العمل التنظيميّ في النتائج الذي وصلتْ إليها جهودُ الناصرية والبعث الوحدوية، ولاسيما بعد أن انتقل القوميون الراديكاليون من التنظير والتبشير إلى مرحلة تطبيق البرامج عقب إمساكهم بمقاليد الأمور في العديد من الأقطار العربية؟

أ ـ البعث. نمّى البعثُ الميولَ النخبويةَ والعقيديةَ المغروسةَ في التربة الفكرية للقوميين الراديكاليين في فترةِ ما قبل الحرب العالمية الثانية، وأسْبغ عليها طابعًا صوفيًا نبويًا. فبدلاً من أن يَنْظر الأرسوزي مثلاً إلى القومية العربية كمشروع تحديثيّ نتّجه إليه، صار يعاين روحَها الصافية وحقيقتَها في الحقبة الجاهلية. أما عفلق فأشار إلى أنّ «هذه الأمة... ليست هي بنتَ اليوم، بل هي نفسُها قبل ألف عام وقبل ألوف السنين.»[١] ثم أصبحتْ للأمة العربية عند عفلق رسالةٌ خالدةٌ تَجَسَّدتْ سابقًا في الإسلام وقادتْها نبوةُ محمد، أما اليوم فتتجسّد في مبادئ البعث (الوحدة والحرية والاشتراكية) ويقودها أعضاءُ البعث وقادتُه ليبعثوا في تحركهم الرسالةَ الخالدةَ. وهذه الرسالة هي «تلك الروح التي تسري عبر الزمن في الأرض العربية، تلك الروح التي شابتها الشوائبُ في فترات من الزمن، [ولكنّها] لاتزال ذاتَ إرادة، ولا تزال تريد الحياة والانبعاث.»[٢] وبما أنّ النخبة البعثية هي المؤتَمَنَة على رسالة الأمة وعلى بعثها، يصبح خصومُها خصومًا للأمة. ولهذا يفرّق عفلق بين الأمة وبين ما يسميه «القلةَ المشوّهة،»[٣] التي يضعها خارج الأمة، مشرعنًا بذلك مبدأ الإقصاء ونافيًا حقّ الآخر في الاختلاف.

وأما الوحدة عند عفلق فهي حركة انقلابية لا تقتصر على الوحدة السياسية والاقتصادية، بل يجب أن تعود إلى انصهار الأمة روحيًا أيضًا: «إنّنا نفضّل أن نبقى أمةً مجزأةً، أمةً مستعمَرةً ومستغَلّةً، مظلومةً ومستعبَدةً، حتى نصل من خلال الآلام، ومن خلال الصراع بيننا وبين قَدَرنا، بيننا وبين أنفسنا، إلى اكتشاف حقيقتنا الإنسانية.»[٤] ذلك لأنّ «فكرة الوحدة العربية هي الفكرة الانقلابية بالمعنى الصحيح،»[٥] لأنّها تعيد بناء الحياة العربية من جديد. ولهذا وقف عفلق ضد صيغة الجامعة العربية، «لأنّ هذا التعاون السطحيّ فائدتُه تَذْهب إلى الاستعمار... لأنّنا بهذا الشكل أعطينا مشروعيةً وترسيخًا للتجزئة، وسَمَحْنا لعناصر الاختلاف والتباين الموجودة في الأقطار أن تنمو.»[٦]

وأما مَنْ يقوم بهذا الانقلاب الخطير فنخبةٌ جديدةٌ تتمثّل في البعث المجسِّدِ لرسالة الأمة، أو كما يقول عفلق: «الجيلُ الجديد هو وسيلةُ الانقلاب. ويعتمد هذا الجيل على الفرد، لأنّ الوعي والإيمان يفتّش عنهما في الأفراد لا في المجتمع.»[٧] وتصويرُ عفلق النخبويُّ للعلاقة بين الأمة وطليعتها البعثية شبيهٌ بالعلاقة التي رسمها لينين في كتابه **ما العمل** بين الشيوعيين (طليعةِ الطبقة العاملة وعقلِ وقلبِ وضميرِ العصر)، والطبقةِ العاملةِ الغفْل التي يقتصر وعيُها على المباشرِ من الأمور ولا يتعدّى نطاقَ النضالات النقابية. وفي هذا الصدد يَذْكر عفلق «أنّ مجرد تقدُّم الطليعة المناضلة إلى الأمام يوقِظُ البذرةَ الخيِّرةَ في نفس كلّ عربيّ.»[٨] وما دام الأمرُ كذلك، يصبح من واجب الأمة أن تَتْبعَ قيادةَ البعث، وكلُّ مَنْ يعوّق تقدُّمَ البعث يعوّق تقدُّمَ الأمة وبعثَها ويُجْرِم بحقّ الأمة! والحال أنّ هذا النموذج النظريّ المركّب للعلاقة بين البعث وجمهوره لن يَعْكس نفسَه على طريقة تعاطيه القمعية مع المختلفين معه فحسب، بل على تصوّره للوحدة أيضًا: فلا وحدة يمكن تصوُّرها، والحالةُ هذه، إلاّ تلك القائمة على إذابة القطر الآخر وقيادةِ البعث له والسيطرةِ عليه.

---

١ ـ ٢ ـ ٣ ـ ٤ ـ ٥ ـ ٦ ـ ٧ ـ ٨ ـ ميشيل عفلق، **في سبيل البعث** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٦)، ص ٣٦، ١١، ٣٥، ٣٧، ١٦٢، ١٧٩، ١٨٢، ٢٤١.

لم تستطع النخبة التي حكمت ج.ع.م. وضع الأسس الكفيلة بضمان استمرار دولة الوحدة وجذبها لأقطار جديدة

ب ـ عبد الناصر. أما عبد الناصر فقد بدأ من حيث انتهى المفكرون القوميون السابقون في تعريفهم الثقافيّ/التاريخيّ للأمة، ومال إلى فكرة ساطع الحصري إذ يقول: «يكفي أنّ الأمة العربية تَمْلك وحدةَ اللغة التي تَصْنع وحدةَ الفكر والعقل، ويكفي الأمةَ العربيةَ أن تَمْلك وحدةَ التاريخ التي تَصْنع وحدةَ الضمير والوجدان.»[1] إلاّ أنّ عبد الناصر، رغم تمسكه بمنطق الحداثة في مفاهيمه القومية، ظلّ على اتصال بوعي الجماعة العربية وبتراثها. فَرَفَعَ الناسَ العاديين إلى مستوى الحياة الحديثة عندما أَدْخلهم في معترك الحياة السياسية اليومية، ودَخَلَ كلَّ منزل عربيّ، وأَرْبك «الدولَ» والأحزابَ والمنظماتِ القطْرية. ولكنْ على الرغم من الشعبية العارمة لعبد الناصر، فقد انطلق في تنظيمه للدولة وللعمل الجماهيريّ من معايير النقد الاشتراكيّ لليبرالية ولحدودِ ما يسميه «الديمقراطية البرجوازية.» وأقام نمطًا من الحكم استقى بعضَ هياكله تدريجيًا من التجربة اليوغسلافية ومن تجارب «الديمقراطيات الشعبية» في أوروبا الشرقية، مستندًا على الدولة في بناء التنمية وعلى «نخبة طليعية» تقود المجتمعَ والدولةَ والثورةَ والعملَ القوميَّ العربيَّ. وقد تبدّلتْ أسماءُ تنظيمات هذه الطليعة وهياكلها مع الزمن: من هيئة التحرير، إلى الاتحاد القوميّ، فالاتحاد الاشتراكيّ...

ج ـ البعث وعبد الناصر أمام اختبار الوحدة. طرح السوريون فكرةَ الوحدة على عبد الناصر في سياق تقارب الخطوط السياسية بين البلديْن، وذلك أثناء مواجهة خطرِ إسرائيل، وكسرِ احتكار السلاح، ثم أثناء التهديدات التركية والإسرائيلية لسورية. كما رفض عبد الناصر وسورية مبدأ آيزنهاور عام ١٩٥٧، ومِنْ قبله حلفَ بغداد. وفي خضمّ هذه المعركة المفتوحة مع سياسة الهيمنة الغربية، برزتْ مصر وسورية مركزيْن أماميْن للعرب، فكان من الطبيعيّ أن يلتقيا ويتضامنا ولاسيما بعد أن توطّد النفوذُ الشعبيُّ للقوى القومية التقدمية في سورية (وفي مقدمتها البعث) على حساب انهيار سمعة النخب الليبرالية الحاكمة من جراء هزيمة ١٩٤٨ وفسادِ حُكْمها وتفككها، وأيضًا لأنّ النهوض الشعبيّ الوحدويّ في سورية وصل إلى حالةٍ وَصَفَها رودنسون بـ «الجَيَشان.»[2] لكنّ عبد الناصر وقف مترددًا أمام إلحاح الوحدة من قِبل البعث وزعماء وضبّاط سوريين آخرين. ففي ذلك الوقت كان قد شرع في بناء نمط من الدولة مغايرٍ للنظام البرلمانيّ في سورية، تقوده طليعةٌ موثوقٌ بها في «الاتحاد القوميّ،» وتعتمد على المركزية في الإدارة، وعلى تسخير الفائض الاقتصاديّ لإنجاز تنمية سريعة. غير أنّ التفاف الجماهير العربية (ولاسيّما السورية) حول قيادته، والتقاءه مع البعث وحركة القوميين العرب والاتجاهات القومية الأخرى، جعلاه يتجاوز صيغةَ «الجامعة العربية» كإطار يُمْكن العملُ فيه لتطوير العمل الوحدويّ بطريقة جماعية تدرجية، واتجه نظرُه إلى صيغةٍ وحدويةٍ أكثر فاعليةً. فكان أن استجاب لدعوة السوريين الوحدوية حينما ذهب أربعة عشر من قادة الكتل العسكرية إلى القاهرة في ١٢ كانون الثاني ١٩٥٨ لتقديم الولاء لقيادته. إلاّ أنّه اشترط تماثُلَ أوضاع البلديْن السياسية، أيْ: انسحاب الجيش من التدخل السياسيّ، وحلّ الأحزاب، واعتماد صيغة «الاتحاد القوميّ» كإطار جامع للوحدة الوطنية المنظّمة وكصيغةٍ وحيدةٍ للمشاركة الشعبية مع وحدة القيادة.

لم يتحفّظ البعثُ على الصيغة الناصرية للحكم، متصوِّرًا أنْ سيكون له موقعُه القياديّ في «الاتحاد القوميّ» المرتقَب إنشاؤه، على الأقل في الإقليم الشماليّ. وهذا ما أشار إليه عفلق في مباحثات الوحدة مع مصر والعراق عام ١٩٦٣.[3] وأمّا عبد الناصر فكان يأمل في

١ ـ **ميثاق العمل الوطني** (القاهرة: مطابع الشعب، ١٩٦٢)، ص ١٠٧.

٢ ـ مكسيم رودنسون، **الماركسية والعالم الإسلاميّ**، ترجمة كميل داغر (بيروت: دار الحقيقة، ١٩٨٢)، ص ٢٢٦.

٣ ـ ميشيل عفلق، **محاضر مباحثات الوحدة**، المرحلة الثانية، الاجتماع الأول، مارس/ابريل، ١٩٦٣ (القاهرة: مؤسسة الأهرام، أغسطس ١٩٦٣).

الفكرة العربية بين إخفاقات الماضي وتطلّعات المستقبل

كسر الحصار الغربيّ حوله وفَتْح الطريق لوحدة العرب حول زعامته باعتباره رئيسًا للجمهورية العربية المتحدة (ج. ع. م).

وَضَعتْ وحدةُ ١٩٥٨ العربَ أمام احتمالات صيغة جديدة للوحدة العربية تحت زعامة عبد الناصر، على حساب صيغة الجامعة العربية التي بدت في تلك الأثناء متهافتةً. وحظيت الصيغة الجديدة بإجماع شعبيّ في كلا القُطْرَيْن، وفي مختلف الأقطار العربية الأخرى. فاهتزّ البنيانُ السياسيُّ القائم، وغدا الموقفُ من الانضمام إلى الدولة الوليدة (ج.ع.م.) محورًا لتوزُّع المواقف السياسية على النطاق العربيّ: فوقفت الكتلةُ الشعبيةُ الرئيسيةُ في صف الانضمام إلى الدولة الوليدة؛ وفي المقابل تمترست الأنظمةُ التقليديةُ داخل أسوار أنظمتها، يساندها الغرب، في وجه رياح الوحدة. فانفجر الوضعُ في لبنان والأردن؛ واهتزّ في السعودية خاصةً بعد انحياز قسم من العائلة المالكة إلى التيار الناصريّ؛ واندلعتْ حركةُ ١٤ تموز في العراق بعد خمسة أشهر من قيام الوحدة، فخرجت الجماهيرُ العراقيةُ في ذلك اليوم في بغداد تهتف للوحدة العربية، حاملةً صور الرئيس ناصر.[١]

لقد دخل الزمنُ الوحدويّ آنئذ في حقبة مختلفة عن زمن «الجامعة العربية.» فبدل انتظار الارتقاء البطيء لمؤسساتها، وبدل انتظار صيغ تعاقدية بطيئة بين مؤسسات الدولة القطْرية تتنازل بموجبها هذه الأخيرةُ عن القليل من سيادتها ومن بعض وظائفها لحساب القوى التمثيلية لهيئة الجامعة، دَخَلْنا مع ميلاد ج.ع.م. عام ١٩٥٨ في حقبة الوحدة «الانقلابية» الثورية (حسب تعبير البعث) على حساب شرعية «الدولة القطْرية.» فقد وَضَعَتْ وحدةُ ١٩٥٨ هذه الدولةَ على محكّ التساؤل، وتنامى الرهانُ على الوحدة الاندماجية بالاستناد إلى قيادة ثورية طليعية تحت زعامة ناصر، وتزايد الرهانُ أيضًا على قيام «الطلائع الثورية القومية» بثورات على الأنظمة الفاسدة من أجل إعداد كلّ قطر للانضمام إلى الدولة الوليدةِ النواة.

كان ميزان القوى على الصعيد الشعبيّ مواتيًا لنجاح هذا الرهان الوحدويّ. أما على صعيد النظام الرسميّ العربيّ، وعلى الصعيديْن الإقليميّ والدوليّ، فكان الوضع يسير باتجاه مغاير. فكان أن تحرّك الغربُ بسرعة بعد حركة ١٤ تموز في العراق، فجرى إنزالٌ أميركيٌّ في بيروت في اليوم التالي، وبعد يومين أنزل البريطانيون قواتِهم في الأردن. إلاّ أنّ الانقسام في قمة السلطة بين النخب التقدمية، بجناحيْها التيار القوميّ وعلى رأسه عبد السلام عارف وحزبُ البعث، والتيار القُطْريّ (بقيادة عبد الكريم قاسم الذي تحوّلَ إلى نقطة ارتكاز لكلّ القوى الانعزالية في العراق)، والذي انتهى بسيطرة الجناح القُطْريّ، أَبْعَدَ احتمالَ الوحدة، وخَلَقَ محورًا جديدًا للصراع بين ج.ع.م. وعراق قاسم (المدعوم من الاتحاد السوفياتي).[٢]

بموازاة ذلك الوضع، برزتْ خلافاتٌ بين البعث وعبد الناصر في موضوع إدارة دولة الوحدة. فقد رَفَضَ عبد الناصر اقتراحَ قادة البعث تأليفَ لجنة سرية تَحْكم الدولةَ الجديدة، مؤلّفةٍ من ثلاثةٍ من مصر وثلاثةٍ من سورية، قائلاً: «ليس من المعقول أن أجعل الوحدةَ بين مصر وحزب البعث في سورية.»[٣] وحالَ التطبيقُ دون أن يكون للبعث دوْر قياديّ في تنظيم «الاتحاد القوميّ.» فانفتح البابُ أمام قطيعة البعث مع عبد الناصر بعد عام من الوحدة. وقد سهّل هذا الانقسام بين عبد الناصر وقيادة البعث الطريقَ أمام الانفصاليين في الجيش السوريّ للانقضاض على الوحدة عام ١٩٦١.

---

١ ـ ناجي علوش، **الثورة والجماهير** (بيروت: دار الطليعة، ط ٢، ١٩٦٣)، ص ١٤٦.

٢ ـ حنا بطاطو، **العراق والشيوعيون والبعثيون والضباط والأحرار**، ترجمة عفيف الرزاز (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، الكتاب الثالث)، ص ١٧٦. فقد اتهم خروشوف أمام وفد عراقيّ في آذار ١٩٥٩ عبدَ الناصر بمحاولة فرض وحدةٍ غيرِ ناضجة على عراقٍ غيرِ راغب.

٣ ـ **محاضر محادثات الوحدة** (بيروت: دار المسيرة، ط ٣، ١٩٧٩)، ص ٤٩٤.

تبارت الناصرية والبعث بعد ١٩٦٤ في وضع اشتراطات على الوحدة في سباق جهود النخب لبناء نمط نظامها الشمولي

إذا تركنا العاملَ الخارجيَّ (وهو موجود) في تحديد المسؤوليات عن هذا الانفصال، وَجَدنا في مقدمة العوامل الذاتية عدمَ قدرة النخبة التي حَكَمَتْ ج.ع.م، وفي مقدمتها عبدُ الناصر نفسُه، على وضع الأسس الكفيلة بضمان استمرار دولة الوحدة وجذْبِها لأقطار جديدة: فلا عَمِلَ عبدُ الناصر على إنشاء دولةِ مؤسساتٍ ديموقراطيةٍ حقةٍ تَحْكم الدولةَ وتُشْرِفُ على آليات اندماج الإقليميْن؛ ولا سَلَكَ بالمقابل الطريقَ الذي جرّبته الدولةُ السوفيتيةُ وأَثبَتَ فاعليتَه الآنيةَ على الأقلّ، وهو اعتمادُ حزب مركزيّ يَدْمج التقدميين (في كلا القطريْن) بوحدةٍ حديدية تُشْرف على كلّ مؤسسات الدولة. لكنّ عبد الناصر اعتمد على الأجهزة، وفوق ذلك على شعبيته التي لا ريب فيها، الأمرُ الذي سهَّل على القوى المعادية لهذه الدولة استعمالَ الجيش للانقضاض عليها.

كان انفصالُ سورية عن مصر بمثابة انكسار لاندفاع حركة الوحدة، وبدايةِ تراجُع كبير في الموقف العربيّ برمّته. وقد ازداد التراجع مع ظهور أنظمة تقدُّمية بعثية إلى جانب مصر، في سورية والعراق، تُنازِعُ عبدَ الناصر النفوذَ على تيار الوحدة. ولمّا كان عبد الناصر والبعث لا يزالان على تمسّكهما بنمط بناء الدولة «التقدميّ» وبدور الطليعة التقدمية الحاسم في عملية الوحدة، فإنّ تجربة الانفصال لم تزدهما إلاّ تصلبًا في منطقهما النخبويّ، بدل الانفتاح على العنصر الديموقراطيّ، الذي هو الضحيةُ الكبرى في نقاش الستينيات. لذا فعندما تقابلا مجدَّدًا، بعد حركة ٨ آذار التي قادها البعثُ بالشراكة مع الناصريين في سورية، وبعد حركة ٨ شباط التي قادها البعثُ في العراق، بغرض التباحث في قيام الاتحاد الثلاثيّ، كان الموضوعُ الرئيسيُّ للنقاش هو مفهوم «الطليعة الاشتراكية القومية» والتفاهم لتشكيل التنظيم الجبهويّ أو الاندماجيّ بينهم ليقودوا وحدهم الدولةَ والمجتمعَ. أما المؤسساتُ الدستورية الديمقراطية لدولة الوحدة أو الاتحاد، وكيفيةُ التعبير عن الإرادة الشعبية، فكانت الغائبة الكبرى.

أمسك عبد الناصر بالمشكلة الرئيسية التي يتوقف على حلّها مصيرُ الاتحاد بين هذه الأنظمة التقدمية، حين رَكَّزَ على «وحدة القيادة الثورية» للتقدميين في تلك البلاد الثلاثة كنواة لوحدتهم على الصعيد القوميّ. وقد تساءل عبد الناصر في المرحلة الثانية للوحدة: «إزايْ نجْمع التنظيمات السياسية في البلدان الثلاثة... بما لا يوجِدْ مجالْ للتناقض والتصادم والانفصال.» ثم يقول: «أنا متصوّر بعد قيام الحركة القومية الواحدة حيكون فيه وحدة سياسية موحدة تجمع الدولة والاتحادية كلها، ما يبقاش فيه فرق بين العراقي والسوري والمصري...»[1]

مَهَّدتْ هذه الصيغةُ لإعلان «ميثاق ١٧ نيسان» بشأن اتحاد الأقطار الثلاثة، مع طرح صيغة «الجبهة القومية» كصيغة انتقالية للوصول إلى الحركة العربية الواحدة في سورية والعراق تضمّ الناصريين والبعثيين. إلاّ أنّه في يوم الإعلان عن هذا الميثاق الوحدويّ تصدّت قواتُ الأمن السورية بشراسة للمظاهرات الشعبية المحتفلة بهذا الإعلان، وصدر أمرٌ عسكريٌّ بمنع التجول في البلاد، وأُغلقت المدارسُ والجامعات،[2] وسُرِّح الضباط الناصريون في سوريا والعراق على نطاق واسع. فوُلِدَ هذا الميثاقُ ميتًا.

منذ أن فشل ميثاقُ ١٧ نيسان في توحيد سورية ومصر والعراق، تراجعتْ في خطط الأنظمة التقدمية القومية مسألةُ الوحدة، فتسابق الجميع على شعارات «الاشتراكية» و«فلسطين» هربًا من استحقاقات الوحدة، وعلى وضع اشتراطات جديدة عليها. فلقد أعطت المنطلقاتُ النظريةُ التي أقرّها المؤتمرُ القوميُّ السادسُ لحزب البعث التسويغاتِ

١ ـ **محاضر جلسات الوحدة**، مصدر مذكور، المرحلة الثانية، الاجتماع الخامس، ص١٢٠ ـ ١٢١.

٢ ـ دندشلي، مصدر مذكور، ص ٣٣٩.

الفكرة العربية بين إخفاقات الماضي وتطلّعات المستقبل

النظريةَ للانكفاءِ على الذات والابتعادِ عن الوحدة، وذلك بوضع اشتراطات تُلزِم البلادَ التي ترغب في الوحدة بأن تتّخذ الاشتراكيةَ منهجًا ـ وهو ما يعني بالممارسة تأجيلَ الوحدة إلى أبد الآبدين! وفي موازاة ذلك أعطت تلك المنطلقاتُ المسوِّغاتِ النظريةَ لتفرُّدِ الطليعة بالسلطة، وأصبح «مبدأُ الحزب القائد أمرًا تمليه الضرورةُ المرحليةُ لوجود سلطة مركزية ثابتة تقود عمليةَ البناء الاشتراكيّ.»[1]

لم يكن لهذا النهج شعبيةٌ في البلاد العربية. وفي المقابل حافظ عبد الناصر نسبيًا على شعبيته الكاسحة على الصعيد العربيّ، وظلّ التيارُ الوحدويّ الناصريّ يمثّل القوةَ الضاربةَ حتى وفاة عبد الناصر. لكنْ بعد عام ١٩٦٤، بدأ مَيْلانٌ يسيطران على سياسة عبد الناصر العربية. **الأول** واقعيّ براغماتيّ أعاده إلى الجامعة العربية التي أُهْملتْ طويلاً؛ وجاء ذلك عبر الدعوة إلى مؤتمرات القمة لمواجهة مخاطر الخطط الإسرائيلية لتحويل مجرى نهر الأردن، أو لرعاية العرب لفكرة «منظمة التحرير الفلسطينية» ولجيشِها المزمَع إنشاؤه. أما الميل **الثاني** فركّز على ما سُمّي تعميقَ الخط الاشتراكيّ، وبلورةَ مفهوم الاتحاد الاشتراكيّ العربيّ بإحداث «التنظيم الطليعيّ» ليقود الاتحاد. وفي موازاة ذلك، تركّزَ التفكيرُ على أطروحة عبد الناصر «الحركة العربية الواحدة أداةً للوحدة.» فاتّجهت جهودُ الحركة الناصرية، أثناء حياة عبد الناصر وبعد غيابه، إلى تكوين منظمة عربية قومية على النطاق القوميّ. أما الوثائق الرسمية الناصرية في مصر فتبارت مع البعث في وضع اشتراطات على الوحدة، التي غدت مشروطةً بأن تكون تقدميةً ومعاديةً للاستعمار واشتراكيةً. وهكذا أضاف الطرفان على المعوّقات الموضوعية والواقعية معوّقات أخرى من صنع إرادات تلك النخب في سياق جهودها لبناء نمط نظامها الشموليّ. ومع فشل محاولة الوحدة الثلاثية وميثاق ١٧ نيسان، بدا لعبد الناصر تراجُعُ احتمالات الوحدة. فرغم أنّ أكثرية الشعب السوريّ والعراقيّ كانت مع صيغة وحدوية بقيادة ناصر، فإنّ البعث في القطريْن استطاع تفكيكَ الحركة الناصرية عبر الضربات الأمنية المتلاحقة، الأمرُ الذي قاد عبدَ الناصر إلى الاعتراف بالأمر الواقع وإلى واستئناف اتصالاته بالسلطات السورية في ظروف تنامي مخاطر العدوان الإسرائيلي على سورية. إلى أن آل الأمر بعد هزيمة ١٩٦٧ إلى تسلُّم سامي دروبي مهامَّه كقائم بالأعمال السورية في القاهرة، فكان لهذا الحادث وقعُ الصدمة على الحركة الناصرية السورية التي حلمتْ طويلاً باستعادة موقع سورية كإقليم شماليّ في كنف الجمهورية العربية المتحدة.

من هزيمة ٥ حزيران إلى تآكل أطروحات «النظام التقدميّ»

مع هزيمة الخامس من حزيران تراجَعَ النظامُ الناصريُّ إلى موقع دفاعيّ، فرفع شعارَ «وحدة الصفّ» العربيّ بدلاً من «وحدة الهدف» من أجل حشد النظام العربيّ لـ «إزالة آثار العدوان.» وحاول إعادةَ تشغيل مؤسسات الجامعة العربية لتكون الوعاءَ المناسبَ للتضامن العربيّ. كما رعى مؤسسةَ مؤتمر القمة من أجل خلق موقف عربيّ مشترك لمواجهة نتائج الهزيمة. وتراجعت اهتماماتُه بالوحدة لافتقاده الثقةَ بجدية الأنظمة التقدمية القائمة ولتجنُّب تخويف الأنظمة المحافظة. وتبيَّنَ مع الأيام أنّ العرب أضاعوا فرصةً سخيةً للوحدة كان أفقُها قد بدأ يلوح مع قيام ج.ع.م، وأنّ الظروف التي هَيّأتْ لبروز زعامة مصرية تحظى بشعبية هائلة على النطاق العربيّ قد أفلتتْ. وبعد محاولات ساخرة فاشلة لوراثة تركة عبد الناصر ودوره كزعيم للعرب، جرّب قادةُ هذه الأنظمة التقدمية المتبقية وحداتٍ ورقيةً أو تلفزيونيةً انتهت بانتهاء أجوائها الاحتفالية الكرنفالية، فتَراجَعَ كلٌّ منهم ليَلْعَن الدولةَ القطريةَ قولاً وهو يشيِّد أسوارَها فعلاً!

١ ـ المصدر السابق، ص ٢٧١ ـ ٢٧٣.

الانفصال عام ٦١ وما تبعه من تمزّقات داخلية يجب أن يقودانا إلى العودة إلى صيغة «الجامعة العربية» وإلى النظر بجدية إلى الدولة القُطْرية

أما الحركة الناصرية التي تَراجَعَ زخمُها فقد استنزَفَتْ طاقاتِها في جهود عبثية لبلورة فكرة عبد الناصر: «الحركة العربية الواحدة مفتاحًا للوحدة.» فبرزتْ ثلاثةُ اتجاهات رئيسية لبلورة صورة هذه الحركة. أولُها نشأ تحت رعاية عبد الناصر وتجسَّد في فكرة «الطليعة العربية،» فلعب فتحي الديب دورًا أساسيًا في نشأة هذا التنظيم مستعينًا بـ «رابطة الطلبة العرب الوحدويين» لانتقاء كوادره الأساسية. أما الصيغة الثانية فهي التي نظَّر لها الدكتور عصمت سيف الدولة، فقامت حركةُ «أنصار الطليعة العربية» بناءً على نداء سيف الدولة للشباب العربيّ إلى الممارسة الفعلية على طريق تكوين تنظيم قوميّ، من دون المرور بالأحزاب «القومية» القائمة في كلّ قطر وخارج نشاط النظام الرسميّ الناصريّ. أما الخيار الثالث فرعاه المرحوم جمال الأتاسي، قائدُ الاتحاد الاشتراكيّ العربيّ في سورية، متصوِّرًا أنّ الطريق الأمثل للوصول إلى الحركة العربية الواحدة هو في وحدة التيارات الفكرية السياسية التقدمية في كلّ قطر. وبعد تجارب مخفقة صعبة، أقلُّها تمزُّقُ الحركة الناصرية، استقرّت الحالُ على صيغة متواضعة ولكنَّها ممكنة للحركة العربية الواحدة، وهي الصيغة التي تجلّت في «المؤتمر القوميّ العربيّ» ذي الطابع التشاوريّ بين المؤمنين بالفكرة العربية. وقد رعى هذه الصيغةَ مركزُ دراسات الوحدة العربية، وهي أقرب الصيغ إلى توجُّهات جمال الأتاسي. لكنْ رغم هذا الميل الواقعيّ، ورغم المراجعة النقدية الحاصلة في صفوف الحركة الناصرية والأطراف القومية الأخرى خارج السلطة، فإنّ خطاب هؤلاء وتصوراتهم حول الوحدة مازالت تَنْضح بمفاهيم الحقبة الناصرية (التقدمية) فلا تزال مفاهيم «دور الطلائع الثورية» تَلُوح في البرامج والتصور الضبابيّ للوحدة. ومايزال التعالي على صيغة الجامعة العربية، وتحميلُ الدولة القطرية مسؤوليةَ كلّ الكوارث، من بين المفاهيم السائدة إلى الآن.

استنتاجات وتوقُّعات

لقد مرّ أكثرُ من قرن على انفتاح الوعي العربيّ على ضرورة الدولة الجامعة، وعلى نضال العرب من أجل ذلك الهدف. وتأكّد رسوخُ النزعة الوحدوية، رغم التعرجات والإخفاقات والممارسات الخاطئة لأنظمة الاستبداد التقدمية. وهذا ما أشارت إليه دراسةُ الدكتور سعد الدين إبراهيم لاتجاهات الرأي العام العربيّ في عشر دول عربية تمثِّل ثلثيْ سكّان العرب، إذ تبيَّن أنّ ثلاثةً وثمانين في المئة من العرب يميلون إلى الوحدة.[1] وتؤكّد تلك المعطياتِ الإحصائيةَ حركةُ الرأي العامّ العربيّ في الشارع. والشاهدُ الأكبرُ على ذلك هو ما رافق الانتفاضةَ الفلسطينيةَ من حركةِ تضامنٍ عارمةٍ عَزَّزتْ حقيقة الرابطة العربية ووحدة الانتماء. وهي الحقيقة نفسُها التي أظهرتْها الحركةُ التضامنيةُ مع العراق، والتي وصلتْ إلى حدّ تدفُّقِ آلاف المتطوعين العرب للاشتراك الفعليّ مع العراقيين في صدّ العدوان الأخير.

إلاّ أنّ مسألةَ التضامن العربيّ والوحدة الإقليمية يجب أن تُطْرح اليومَ انطلاقًا من طيّ صفحة الحقبة التقدمية القومية وما تضمَّنتْه من صيغ عن الوحدة نخبويةٍ بسماركيةٍ وانقلابيةٍ. وهذا يَفْرض علينا وَصْل ما انقطع مع النزعة العربية الدستورية والديموقراطية قبل الحرب العالمية الثانية، وهي نزعة مَزَجَتْ توجُّهَها الوحدويّ الفيدراليّ بالمؤسسات الدستورية الديموقراطية، وتوّجتْ جهودَها ببناء أساس البداية للعمل الوحدويّ العربيّ، ألا وهو صيغةُ الجامعة العربية. وإذا كانت وحدةُ ١٩٥٨ قد أَرْست الشكَّ في شرعية الدولة القُطْرية، ونحّت جانبًا صيغةَ الجامعة العربية باعتمادها نموذَج الوحدة الاندماجية الانقلابية، فإنّ الانفصالَ في عام ١٩٦١ وما تَبِعَه من تمزُّقات داخلية عربية يُفترض أن يقودانا إلى العودة مجدّدًا إلى صيغة «الجامعة العربية،» وإلى النظر بجدية

١ ـ د. سعد الدين ابراهيم، **اتجاهات الرأي العام العربيّ نحو مسألة الوحدة** (بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥)، ص ٨٨، ١٢٥، ١٣١.

إلى الدولة القُطْرية وإلى خصوصيتها باعتبارهما مسألتيْن لا يُمْكن القفزُ فوقهما في أيّ عمل وحدويّ جدّيّ.

وهذا لا يَمْنعنا من إدراك الحقيقة المقابلة، وهي أنّ الدولة القُطْرية في عصر العولمة وفي ظل المخاطر المُحْدقة بالوضع العربيّ أصبحتْ ـ في حال إمعانها في عزلتها ـ عبئًا على نفسها. لذا يصبح من البدهيّ، كما يقول الجابري، «قيامُ نوع من الاتحاد بين البلدان العربية يجعل التكاملَ والتضامنَ والتعاونَ بينها حقيقة.»[1] ولكنْ، كما يشير الجابري، «لا يُمْكن تجاوزُ الدولة القُطْرية العربية إلاّ عبر مسلسل تاريخيّ... ومن دون شك فإنّ المرحلة الأولى لا يُمْكن أن تكون شيئًا آخرَ غيرَ ديموقراطية الدولة القطرية.»[2]

كما ينبغي، في سياق بحث المثقفين عن مسوِّغات الفكرة العربية، الانتباهُ إلى مطالب الجماعة العربية في **الحاضر**،[3] سواء في مجال زيادة فرص التنمية أو توسيع مجال الحريات الديموقراطية. فضلاً عن ضرورة خلق شروط لحلّ مشكلة الأقليات بطريقةٍ تَجْعل كلّ أقلية تدرك أنّها تعيش في بيتها الخاصّ من خلال اشتراكها الديموقراطيّ في إدارة البلاد وإزالة المعوِّقات أمام تفتُّح شخصيتها الثقافية.

لقد آن للعرب بعد إخفاقاتهم المتتالية أن يصبُّوا طاقاتهم الوحدوية في الطريق الأكثر صوابًا وأمانًا ونجاعةً، ألا وهو طريق «الجامعة العربية.» ولقد كانت الجامعة ضحيةَ أصحاب العقائد القومية الذين نَظَروا إليها باستخفاف وكمؤامرة على الوحدة. وكانت ضحيةَ سياسة المحاور والتنافس العربية، وخاصة في المرحلة التقدمية ورواج أفكار «الزعيم القائد» و«الإقليم القاعدة.» وكانت ضحيةً أيضًا لسياسة المحاور التي مارستها الأحزابُ المعارضةُ في كلّ مكان، والتي شَجّعتْ على استحكام الخلافات العربية بوضع نفسها في الصف المقابل لنظام بلدها بدلاً من أن تدعو على الدوام إلى تحسين علاقات الدول العربية بعضها ببعض.

لذا يمكن أن نتصور أنّ عمل القوى السياسية العربية يمكنه أن يتقدم على محورين دون أن يتعارضا. المحور الأول يَعْمل على دفع الجهد الرسميّ العربيّ باتجاه تقوية الجامعة العربية. والمحور الآخر ينصبّ على دفع بلديْن جاريْن (أو أكثر) نَضَجَتْ فيهما (فيها) آلياتُ النظام الديموقراطيّ، وتماثلت الظروفُ، نحو عمليات وحدوية أكثرَ متانةً مما يجري في الجامعة العربية، شريطةَ ألاّ يشكّل هذا محورًا جديدًا ضد جهود الجامعة الوحدوية. إلاّ أنّ دروس التاريخ والوقائع الراهنة تَشْهد على تضاؤل الفرص التاريخية أمام هذا النمط من الوحدة. فلا يبقى، والحالةُ هذه، إلاّ الطريقُ الأسلمُ والأنجعُ والخالي من الهزات، وأعني طريقَ الوحدة عبر الجامعة العربية، وعبر تصاعد دور الشعب وخياراته.[4]

إنّ تطوير الجامعة العربية بميثاقها ومؤسساتها المعلنة هو الطريق الأكثر ملاءمةً. فإذا أفسحنا المجالَ أمام انسياب السلع والبشر والمال والثقافة عبر الحدود القُطْرية، بتطبيق فكرة السوق العربية المشتركة، وترسيخ مؤسسات مؤتمر القمة وتوسيع صلاحياتها، ووضع الضوابط للعمل العربيّ المشترك، وترتيب آلياتٍ مناسبةٍ لحلّ الخلافات، نكون قد رفعنا مستوى العمل الوحدويّ للجامعة، وأوقفنا التدهورَ، وغيَّرنا اتجاهَ الأحداث إلى تقوية الميول الوحدوية الواقعية.

حلب

شمس الدين الكيلاني

كاتب سوريّ.

١ ـ ٢ ـ د. محمد عابد الجابري، **إشكالية الفكر العربيّ المعاصر** (بيروت: المركز العربيّ للدراسات الإستراتيجية، ١٩٨٩)، ص ٨٠، ٩٧.

٣ ـ برهان غليون، مقال ضمن ندوة **الوحدة العربية، تجاربها وتوقعاتها**، مصدر مذكور، ص ١٠٨٥.

٤ ـ شمس الدين الكيلاني، **مصير الجماعة العربية** (دمشق: دار عشتروت).